إعلان القاضي رافع ابن عاشور

1. من خلال هذا الإعلان والذي أُدلي به وفقاً للمادة 28(7) من البروتوكول والمادة 70(3) من النظام الداخلي للمحكمة، أعرب عن عدم موافقتي على القرار برفض التدابير الوقتية التي طلبها المدعيان شيخ محمد شريف كوني ودرامان ديارا، واللذان إدعيا إنتهاك حقوقهما، بعد فصلهما من العمل في القضاء.

2. طلب المدعيان من المحكمة ما يلي:

1) الأمر بوقف تنفيذ القرارين عدد 001/2023-CSM-CD-P، الصادر بتاريخ 29 أغسطس 2023 بشأن الوقائع الإجرائية و عدد 002/2023-CSM-CD-P الصادر بتاريخ 29 أغسطس 2023 بشأن موضوع الدعوى، الذين أصدرهما مجلس القضاء الأعلى، بفصل المُدعي الأول من عضوية القضاء.

2) أمر بوقف تنفيذ القرارين عدد 001/2023-CSM-CD-P الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2023 بشأن الوقائع الإجرائية وعدد 002/2023-CSM-CD-P الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2023 بشأن موضوع الدعوى، الذين أصدرهما مجلس القضاء الأعلى بفصل المُدعي الثاني من عضوية القضاء.

3) أمر بوقف تنفيذ المرسومين عدد 2023-0578/PT-RM بتاريخ 3 أكتوبر 2023 وعدد 2023-0623/PT-RM بتاريخ 16 أكتوبر 2023، الصادرين عن رئيس الفترة الانتقالية، بشأن فصلهما من القضاء.

4) إبلاغ المحكمة، في غضون 15 يوماً من تاريخ استلام القرار، بالتدابير المتخذة لتنفيذه.

3. لدعم مطالبهما، زعم المدعيان أن "قرارات شطبهما من القائمة وقرارات الفصل المعنية حرمتهما بشكل خطير من كرامتهما الإنسانية، حيث حرما ظلماً من رواتبهما وهما يعيشان الآن في ظروف محفوفة بالصعاب، ويعتمدان فقط على التضامن الأسري وحُسن السمعة. وفي رأيهما، من المرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى المساس بالتوازن الأخلاقي لأطفالهم الملتحقين بالمدارس".

4. للأسف، رفضت المحكمة كل هذه المطالبات ولم تراعِ العواقب التي لا يمكن إصلاحها والتي من المرجح أن تترتب على قرارات الفصل بالنسبة للمدعيين، وليس أقلها هشاشة وضعهما.

5. قدرت المحكمة بأن قرار الفصل من العمل دون تعليق الحقوق التقاعدية يزيل خطر انعدام الأمن الوظيفي، وهو أمر غير واقعي، لأن المعاش التقاعدي هو مبلغ يُدفع بمجرد بلوغ الشخص سن التقاعد، ولا علاقة له بالراتب. و على صعيد آخر ، يتم حساب المعاش التقاعدي بالتناسب مع سنوات الخدمة. وفي حالة المدعيين، اقتطع من المعاش السنوات التي كانوا سيقضونها في الخدمة حتى سن التقاعد.

6. لا أتفق مع حجة أخرى طُرحت: عندما "اشارت المحكمة الى أنه تبين من ملف القضية أن المدعيين قد طعنا بالإستئناف أمام الدائرة الإدارية للمحكمة العليا للدولة المُدعى عليها ضد مراسيم فصلهما على أساس تجاوز السلطة. وأن قرار المحكمة العليا بتأييد هذا الإجراء بسبب إساءة استخدام السلطة سيكون له نفس الأثر كما لو كانت هذه المحكمة قد أمرت بالتدابير المطلوبة، مما يؤدي بالتالي إلى الإخلال بالمسألة الرئيسية وبالتالي معالجة موضوع القضية".

7. هذه الحجة غريبة بالفعل،، حيث استندت إلى فرضية بسيطة: "أن قرار المحكمة العليا بقبول هذا الاستئناف بسبب إساءة استخدام السلطة سيكون له نفس الأثر كما لو كانت هذه المحكمة قد أمرت بالتدابير المطلوبة". لم تتصور المحكمة الجانب الآخر من المسألة ، حيث كان بإمكان الدائرة الإدارية رفض إبطال قرارات الفصل.

8. في رأيي، كان بإمكان المحكمة أن تصدر أمراً بوقف تنفيذ القراراين عدد عدد 2023-0578/PT-RM المؤرخ في 3 أكتوبر 2023 وعدد عدد 2023-0623/PT-RM المؤرخ في 16 أكتوبر 2023، الصادرين عن رئيس الفترة الانتقالية، بشأن فصلهما من القضاء، ريثما يتم البت في موضوع القضية، وبالتالي تتجنب حدوث عواقب سيكون من الصعب، و ربما من المستحيل، تداركها لاحقاً.

التوقيع:

القاضي رافع ابن عاشور

Judge Rafaâ Ben Achour